تبدأ الأربعاء المقبل وتستمر لمدة أسبوعين بسعر 500 فلس للسهم بواقع 100 فلس قيمة اسمية و400 فلس علاوة إصدار

الخضيري: بدء الاكتتاب في زيادة رأسمال «بيتك» بنسبة 20٪

أعلن بيت التمويل الكويتي (بيتك) المؤسسة المالية الإسلامية الرائدة عالميا عن بدء عملية الاكتتاب في زيادة رأس المال والتي تستمر أسبوعين اعتبارا من الاربعاء القادم الموافق الخامس من يونيو، عبر طرح نحو 639 مليون سهم على المساهمين، ليصل رأس المال بعد الزيادة التي تبلغ نسبتها 20٪ بقيمة تقدر بـ 64 مليون دينار إلى 383 مليون دينار، مما يدعم خطط «بيتك» للتوسع الخارجي وتنمية حصته في السوق المحلي وتنفيذ خطط التطور والتوسع في مختلف الأنشطة والخدمات والمضي في تعزيز وسائل وبرامج تطوير آليات وإمكانيات العمل.

وقال رئيس مجلس الإدارة في «بيتك» محمد الخضيري انه تقرر أن يكون الاكتتاب لمدة أسبوعين، علما أن السعر المقرر للاكتتاب هو 500 فلس للسهم، بواقع 100 فلس قيمة اسمية و400 فلس علاوة إصدار.

محمد الخضيري

وأكد الخضيري أن الاكتتاب متاح لمساهمي «بيتك» حملة الأسهم المسجلة أسماؤهم في اليوم السابق للاكتتاب بزيادة رأس المال، داعيا إلى أن يبادر جميع المساهمين إلى الاكتتاب للاستفادة من هذه الفرصة الجيدة، مشيرا إلى أن «بيتك» قد أعد كل التجهيزات البشرية والفنية التي تيسر عملية الاكتتاب من خلال إتاحتها في كل فروع «بيتك» وتدريب وتعريف طاقم موظفين للإشراف على عملية الاكتتاب ومتابعتها حتى تتم على الوجه الأكمل.

وأضاف قائلا: يأتي قرار زيادة رأس المال لتلبية متطلبات التوسع في بيتك، وسط إقبال ملحوظ على المنتجات والخدمات المالية الإسلامية في الكويت والعالم، كما قام «بيتك» أخيرا باستطلاع العديد من الفرص الاستثمارية في الأسواق الدولية، وعلى ضوء الدراسة الجيدة لحركة الأسواق وإمكانيات نموها مستقبلا، فإن الحقائق تؤكد أن فرصا عديدة تنتظر منتجات التمويل الاسلامي خاصة في الأسواق الناشئة. وأكد أن الزيادة تستهدف تعزيز القدرة التنافسية لـ «بيتك» وتدعيم المركز المالي بوجود رأسمال يواكب التطور في الأصول، وإتاحة المجال للمشاركة في تمويل المشاريع الكبرى في ظل ما يتمتع به «بيتك» من خبرة كبيرة في تمويل مثل هذه المشاريع من خلال أدوات ومنتجات مالية مثل الصكوك والإجارة والاستصناع وعقود المشاركة وغيرها، ويؤكد «بيتك» دوما استعداده لتمويل المشاريع الكبرى، وحرصه على توفير التمويل للشركات خاصة العاملة في مجال الاقتصاد الحقيقي الذي يساهم في بناء النهضة ويحقق التنمية للمجتمع.

وينفذ «بيتك» خطة طموحة للتطوير وإعادة الهيكلة وفق التطورات والمعطيات الجديدة على الساحة الاقتصادية المحلية والعالمية، وتتضمن الخطة تعزيز العمل في مختلف المجالات مع الحفاظ على حصة سوقية متنامية ومعدل جيد من الربحية المستدامة من خلال تعزيز ريادة «بيتك» والاهتمام بالعميل وابتكار خدمات ومنتجات جديدة.

وتقوم بنوك «بيتك» الخارجية بتنفيذ خطط توسعية في أسواقها والأسواق المجاورة بغية اقتناص فرص استثمارية واعدة في هذه الأسواق بالإضافة إلى تطوير آليات عملها وفق التوجهات الإستراتيجية، مع طرح منتجات وخدمات جديدة تعظم من دورها، وتوفر مزيدا من الربحية والتنوع في مجالات الاستثمار، مما يوفر أفضل العوائد، وأعلى مستويات الأرباح.

ومن المتوقع أن تنعكس الزيادة في رأسمال «بيتك» على معدل كفاية رأس المال، فقد تم اتباع أسلوب منهجي ووضع خطة لإدارة رأس المال لـ «بيتك»، وبناء على نتائج التقييم الداخلي لكفاية رأس المال واختبارات الضغط وكذلك متطلبات الجهات الرقابية وإستراتيجية الأعمال المعتمدة، ويتوقع الوصول لنسبة كفاية رأس المال المستهدفة بمقدار 17٪ خلال عام 2013 وفقا لخطة الهيكلة.

هذا وقد حقق «بيتك» إجمالي إيرادات عن عام 2012 قدره 8. 932 مليون دينار، بزيادة قدرها 7,60 ملايين دينار وبنسبة زيادة 7٪ عن العام السابق، نتج عنها أرباح إجمالية قدرها 262 مليون دينار، منها أرباح للمودعين المستثمرين 171 مليون دينار، وقد بلغ صافي أرباح المساهمين 7,87 ملايين دينار بزيادة قدرها 4,7 ملايين دينار وبنسبة زيادة 9٪ عن العام السابق، وبلغت ربحية السهم 80,30 فلسا بزيادة قدرها 78,2 فلسا وبنسبة زيادة 10٪ عن العام السابق.

وارتفع حجم الأصول إلى 7,14 مليارات دينار، بزيادة قدرها 2,1 مليار دينار وبنسبة زيادة 9٪ عن العام السابق، وارتفع حجم الودائع إلى 9,4 مليارات دينار، بزيادة قدرها 511 مليون دينار، وبنسبة زيادة 6٪ عن العام السابق، كما ارتفعت حقوق المساهمين إلى 1,3 مليار دينار، بزيادة قدرها 35,7 مليون دينار وبنسبة زيادة 3٪ عن العام السابق.

«الجزيرة» تتسلم «إيرباص» A320 الجديدة من فرنسا

طيران الجزيرة تتسلم طائرة جديدة من ايرباص

أعلنت مجموعة طيران الجزيرة أنها تسلمت اليوم طائرة «إيرباص» جديدة من طراز A320 ليرتفع بذلك عدد الطائرات في أسطولها إلى 13 طائرة تملكها بالكامل.

وأقلعت الطائرة الجديدة صباح اليوم من مقر المصنع «إيرباص» الكائن في المدينة الفرنسية تولوز متوجهة إلى الكويت، لتدخل مباشرة إلى الخدمة ضمن شبكة الشركة.

وتأتي هذه الخطوة ضمن استراتيجية الشركة للنمو بتشغيل طائرات جديدة وحديثة، حيث تتسلم «طيران الجزيرة» طائرات جديدة حتى 2014 بما يتماشى مع نمو السوق الكويتي ككل.

وقد تسلمت المجموعة 13 طائرة جديدة من طراز A320 منذ عام 2005، وذلك ضمن طلبية وضعتها لدى «إيرباص» لشراء 15 طائرة، وستتسلم المجموعة الطائرتين المتبقيتين من الطلبية خلال الربع الأخير من العام الجاري وعام 2014 القادم.

وقال رئيس مجلس إدارة طيران الجزيرة، مروان بودي: «تشهد الكويت نموا تدريجيا منذ بضع سنوات، يدفعه النمو المستمر في ثقة وصرف المستهلكين من ناحية، والصرف الحكومي من ناحية أخرى». واضاف بودي: «كل طائرة ندشنها تمر بعملية تدقيق صارمة على مدى تسعة أشهر قبل تسلمها، يقوم بها فريق طيران الجزيرة وشركاؤنا بالإضافة إلى المدقق المتخصص والمستقل الذي نقوم بتعيينه لمراقبة عملية البناء والتجهيز.وكل عملية تسليم ناجحة تكون مبنية على الجهود التي يبذلها كل من فريق طيران الجزيرة وشركائنا خلال التدقيق، حيث يتم ضمان الحصول على أفضل العروض، وتجهيز الطائرة بحسب الطلب، ومن ثم مراجعة معاييرها، والكشف عن جميع مكونات الطائرة البالغ عددها أكثر من ألف وحدة».

يذكر أن جميع طائرات طيران الجزيرة من طراز «إيرباص» A320، وهو الطراز الأكثر مبيعا في العالم، حيث يتم اليوم تشغيل أكثر من 5500 طائرة من هذا الطراز حول العالم فيما تتجهز شركة «إيرباص» لتسليم أكثر من 3900 طائرة من الطراز ذاته خلال الأعوام القادمة.

وتعد الطائرة من طراز A320 أكثر الطائرات ذات الممر الواحد كفاءة بيئيا، وتستخدم لخدمة معظم أنواع الرحلات من قصيرة المدى إلى الرحلات عبر القارات.

«برقان» يفتتح فرعه بمنطقة القصر في الجهراء

لقطة جماعية عقب افتتاح الفرع الجديد

افتتح بنك برقان مؤخرا فرعه في منطقة القصر بمحافظة الجهراء بهدف تقديم خدماته المصرفية لجميع سكان هذه المنطقة وتوفير باقة متكاملة من الحلول والمنتجات المصرفية مع التركيز على المحافظة على أعلى مستويات خدمة العملاء.

ويعد هذا الفرع الخامس والعشرين في الكويت والفرع الـ 217 عالميا ضمن شبكة فروع مجموعة بنك برقان المنتشرة في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (الكويت- الأردن- تركيا- الجزائر- العراق- تونس-لبنان).

وقد قام محافظ الجهراء الشيخ مبارك الحمود الجابر الصباح بافتتاح الفرع الجديد، وذلك بحضور رئيس مجلس إدارة بنك برقان ماجد عيسى العجيل بالإضافة إلى كبار المديرين في البنك، ويقع الفرع الجديد في منطقة القصر - الجهراء، قطعة 3، ويقدم خدماته لجميع العملاء يوميا.

NREC
الوطنية العقارية

دعوة

إجتماع الجمعية العمومية العادية وغير العادية الثانية والأربعون:

حضرات المساهمين الكرام

يسر مجلس إدارة الشركة الوطنية العقارية (ش.م.ك) دعوتكم لحضور اجتماع الجمعية العمومية العادية وغير العادية الثانية والأربعون والمقرر عقدها في تمام الساعة العاشرة والنصف صباحاً يوم الخميس الموافق 2013/6/20 وذلك في مقر سوق شرق - شارع الخليج العربي، وذلك للنظر في المواد المدرجة بجدول الأعمال التالي:-

جدول أعمال الجمعية العمومية العادية :

أولا: سماع تقرير مجلس الإدارة عن السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2012 والمصادقة عليه.
ثانيا: سماع تقرير مراقبي حسابات الشركة عن السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2012 والمصادقة عليه.
ثالثا: سماع تقرير الجزاءات والمخالفات التي تم توقيعها على الشركة من قبل الجهات الرقابية على السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2012.
رابعا: الإطلاع على البيانات المالية المجمعة للشركة للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2012 والمصادقة عليهما.
خامسا: اقتراح زيادة رأس مال الشركة من 81,419,506 د.ك (واحد وثمانون مليون وأربعمائة وتسعة عشر ألف وخمسمائة وستة دينار كويتي) إلى 85,490,481.300 د.ك (خمسة وثمانون مليون وأربعمائة وتسعون ألف وأربعمائة وواحد وثمانون دينار كويتي وثلاثة مائة فلسا) أي بزيادة وقدرها 4,070,975.300 د.ك (أربعة مليون وسبعون ألف وتسعمائة وخمسة وسبعون دينار كويتي وثلاثة مائة فلسا) عن طريق توزيع أسهم منحة مجانية وقدرها 5% من أجمالي رأس مال الشركة الحالي بقيمة اسمية للسهم الواحد 100 فلس كويتي وتخصص للمساهمين المسجلين في دفاتر الشركة بتاريخ انعقاد الجمعية العامة.
سادسا: مناقشة توصية مجلس الإدارة بعدم توزيع مكافأة مجلس الإدارة للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2012 وترحيلها ضمن الأرباح المرحلة.
سابعا: تجديد الموافقة على السماح للشركة بالتعامل مع أطراف ذات صلة.
ثامنا: الموافقة لمجلس الإدارة على إصدار سندات بالدينار الكويتي أو بأي عملة أخرى يرها مناسبة وبما لا يتجاوز الحد الأقصى المصرح به قانونا أو ما يعادله بالعملات الأجنبية ، مع تفويض مجلس الإدارة في تحديد نوع تلك السندات ومدتها وقيمتها الإسمية وسعر الفائدة وموعد الوفاء بها وسائر شروطها وأحكامها وذلك بعد أخذ موافقة الجهات الرقابية المختصة.
تاسعا: تفويض مجلس الإدارة بشراء أو بيع أسهم الشركة بما لا يتجاوز 10% من عدد أسهمها وذلك وفقا لما تنص عليه المادة رقم (175) من القانون رقم 25 لسنة 2012.
عاشرا: إخلاء طرف السادة أعضاء مجلس الإدارة وإبراء ذمتهم فيما يتعلق بتصرفاتهم المالية عن السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2012.
حادي عشر: إعادة انتخاب أعضاء مجلس إدارة الشركة لفترة الثلاث السنوات القادمة.
ثاني عشر: تعيين أو إعادة تعيين مراقبي حسابات الشركة للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2013 وتفويض مجلس الإدارة بتحديد أتعابهم.

جدول أعمال الجمعية العمومية غير العادية :

أولا : الموافقة على زيادة رأس مال الشركة من 81,419,506 د.ك (واحد وثمانون مليون وأربعمائة وتسعة عشر ألف وخمسمائة وستة دينار كويتي) إلى 85,490,481.300 د.ك (خمسة وثمانون مليون وأربعمائة وتسعون ألف وأربعمائة وواحد وثمانون دينار كويتي وثلاثة مائة فلسا) أي بزيادة وقدرها 4,070,975.300 د.ك (أربعة مليون وسبعون ألف وتسعمائة وخمسة وسبعون دينار كويتي وثلاثة مائة فلسا) عن طريق توزيع أسهم منحة مجانية وقدرها 5% من أجمالي رأس مال الشركة الحالي بقيمة اسمية للسهم الواحد 100 فلس كويتي وتخصص للمساهمين المسجلين في دفاتر الشركة بتاريخ انعقاد الجمعية العامة.
ثانيا: تعديل نص المادة رقم (6) من عقد التأسيس والمادة رقم (5) من النظام الأساسي المتعلق برأس مال الشركة.

النص قبل التعديل

حدد رأس مال الشركة بمبلغ 81,419,506 د.ك (واحد وثمانون مليون وأربعمائة وتسعة عشر ألف وخمسمائة وستة دينار كويتي) موزعا على 814,195,060 سهم (ثمانمائة واربعة عشر مليون ومائة وخمسة وتسعون ألف وستون سهما) قيمة كل سهم 100 فلس وجميع الأسهم نقدية.

النص بعد التعديل

حدد رأس مال الشركة بمبلغ 85,490,481.300 د.ك (خمسة وثمانون مليون وأربعمائة وتسعون ألف وأربعمائة وواحد وثمانون دينار كويتي وثلاثة مائة فلسا) موزعا على 854,904,813 سهم (ثمانمائة وأربعة وخمسون مليون وتسعمائة وأربعة ألف وثمانمائة وثلاثة عشرة سهم) قيمة كل سهم 100 فلس وجميع الأسهم نقدية (وذلك بعد موافقة الجهات المختصة).

رئيس مجلس الإدارة
جميل سلطان العيسى

على السادة المساهمين الراغبين بحضور اجتماع الجمعية العمومية العادية وغير العادية مراجعة السادة/ الشركة الكويتية للمقاصة في مقرها الكائن بمبنى برج أحمد - الدور الخامس - شارع الخليج العربي سجل المساهمين لاستلام بطاقات الحضور واستمارات التوكيل وذلك خلال الدوام الرسمي - للاستفسار الاتصال على هاتف رقم: 22464585 965+ أو 22464565 965+.

1804 404
WWW.NREC.COM.KW

«دار الكوثر» تطرح مشاريعها في الشارقة ودبي وصلالة

تطرح شركة دار الكوثر العقارية إحدى شركات المجموعة الخليجية للتنمية والاستثمار في معرضها في فندق رتاج الريان في الدوحة بدولة قطر خلال الفترة من 2 إلى 5 يونيو الشهر الجاري مشاريع في كل من دبي والشارقة وصلالة ومسقط.

ومن جهته أعلن نائب رئيس مجلس الإدارة المدير العام في الشركة أحمد الصفار في بيان صحافي بمناسبة تنظيم المعرض ان الشركة ستقوم بعرض مشاريع مميزة منها مشروع بوابة السيليكون في دبي، البالغة كلفته 150 مليون دولار، وان الشركة طرحت المشروع في السوق الكويتي والخليجي مؤخرا، وهو مجمع كامل ويضم 836 شقة سكنية واسعة تشمل شققا مكونة من استديو وغرفة نوم واحدة وغرفتين وثلاث غرف، صممت جميعها لتلائم أذواق عشاق البيئة الطبيعية المحيطة بالسيليكون جيت وتقع مقابل جامعة الشيخ زايد. من جانب آخر قال الصفار ان الشركة ستطرح مشروعا سكنيا آخر في الشارقة مكونا من ثلاثة أبراج وتقوم الشركة على تسويقه في الكويت وسلطنة عمان والذي تبلغ كلفته 80 مليون دولار وتبدأ أسعار الشقق من 220 ألف ريال قطري. وتابع: «ان الشركة قامت بتسويق برجين من المشروع وبنسبة 20 في المئة من آخر برج من المشروع». وقال ان الشركة ستقوم بتسويق النسبة المتبقية والتي تقع في البرج الأخير من المشروع خلال المرحلة الحالية في مجموعة الأحداث الاقتصادية التي تقام في الكويت والخليج. وبين الصفار ان موقع مشروع الأبراج السكنية في الشارقة يعد موقعا استراتيجيا بين دبي والشارقة، حيث يعد موقعا استثنائيا في موقع مناسب يتمتع نزلاؤه بأعلى مستويات الرفاهية، وأن البرج يقع في قلب المشاريع العمرانية الرائدة التي تنتشر في أرجاء دولة الإمارات المتحدة بشكل عام وإمارة دبي والشارقة بشكل خاص. من جانب آخر، لفت الصفار إلى أن مشروع بناية الصفاة السكنية في صلالة بمنطقة الدهاريز الجنوبية والذي يجمع بين الاستجمام والاستثمار يتمتع بالاطلالة الخلابة على المزارع وساحل البحر الذي يبعد عنه 200 متر فقط وتبدأ مساحات الشقق من 45 مترا مربعا إلى 101 متر مربع بتقسيمات مميزة.

أحمد الصفار

2,4٪ نمو الاقتصاد الأميركي بالربع الأول

نما الاقتصاد الأميركي بمعدل سنوي قدره 2,4٪ خلال الربع الأول من العام الحالي، وفقا لتقديرات ثاني مسؤول بوزارة التجارة للنمو صدر الخميس الماضي.

وكان تراجع العاشرة نقطة من التقدير الأول من 2,5٪ غير متوقع من قبل معظم المحللين، الذين توقعوا أن يبقى معدل النمو من دون تغيير. ومع ذلك، كان نمو الناتج المحلي الإجمالي في الربع الأول الأقوى منذ الربع الأخير من عام 2011، وأقوى بكثير من وتيرة الربع الرابع من العام 2012 التي كانت بمعدل 0,4٪، ويرجع هذا الانخفاض الجزئي إلى انخفاض الصادرات والإنفاق الحكومي، في حين تم تعديل الإنفاق الاستهلاكي للأعلى.
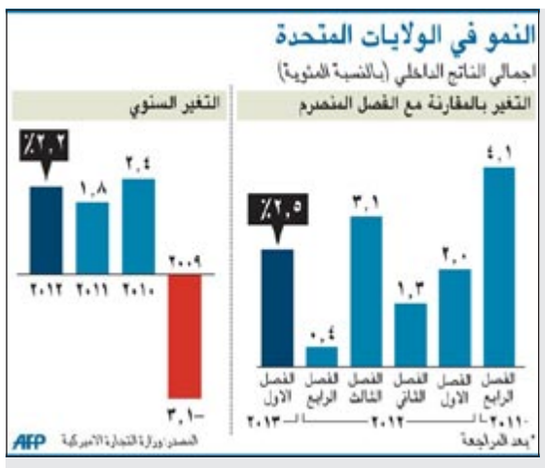
● مدحت فاخوري